

مؤشرات الشفافية والنزاهة أداة تقييم واتخاذ قرار

2023
2022



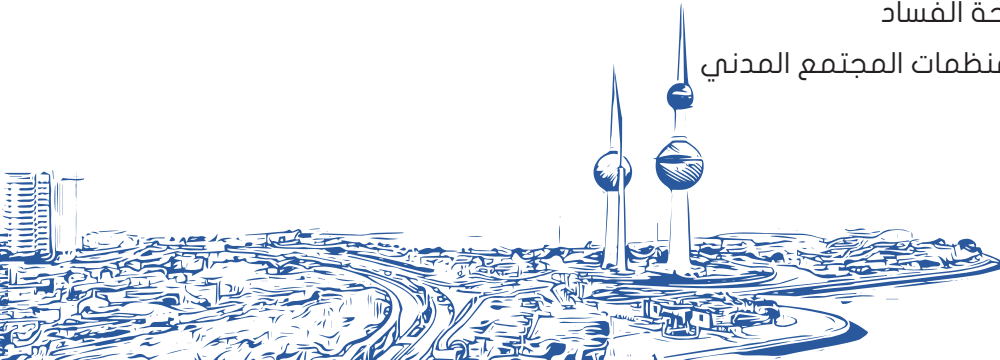
نزاهة Nazaha
الهيئة العامة لمكافحة الفساد

تقرير المواطن

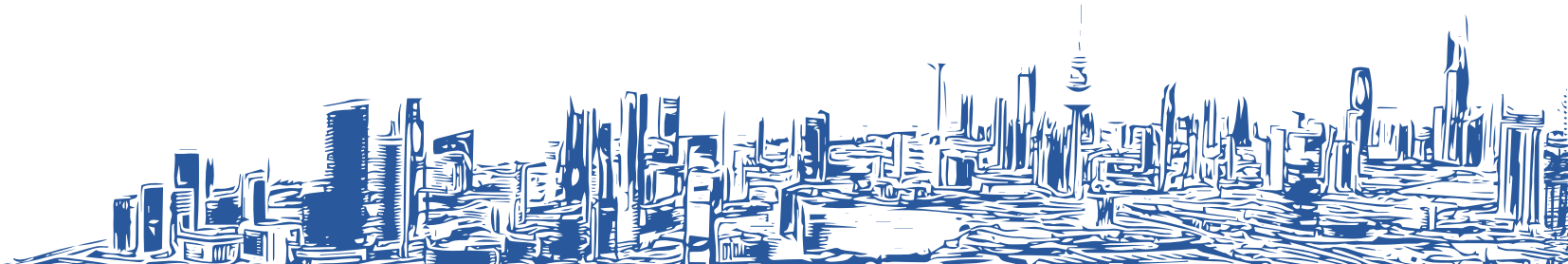
من 1 أبريل 2022 إلى 31 مارس 2023

لفهرس

رسالة الرئيس	4
مقدمة	6
رؤية "نزاهة" ورسالتها	8
دولة الكويت في المؤشرات الدولية	10
مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD	11
مؤشر مدركات الفساد CPI العالمي	18
مؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد	19
استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	20
مؤشرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	22
التوعية بالمؤشرات	24
منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد	25
التوعية من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني	26



التوعية من خلال التعليم	29
التوعية العامة	30
التعاون المؤسسي	31
في مجال الكشف عن الذمة المالية	35
لجان فحص إقرارات الذمة المالية	38
في مجال البلاغات	39
متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجهود دولة الكويت	41
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	42
استعراض دولة الكويت في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	43
روابط مهمة	46



رسالة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد



إننا في الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" نؤمن بأن مكافحة الفساد هي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطنين؛ وأنه لا سبيل لنجاح جهود محاربة الفساد إلا بتوحيد الجهود الحكومية والأهلية وتضافرها انطلاقاً من وحدة الهدف والغاية، وبنفس قدر هذا الإيمان نعي ونذكر أهمية التوعية بمخاطر الفساد في ترسيخ دعائم مكافحته والحد من آثاره.

وانطلاقاً من هذا الإيمان وذلك الوعي نضع المواطن في بؤرة اهتمامنا ونسخر لتوعيته من مخاطر الفساد كافة الجهود والقدرات التي نمتلكها في "نزاهة" ولعل إحدى صور الاهتمام بدور المواطن في محاربة الفساد هو الحرص على إبقائه متصلاً، وعلى اطلاع مستمر بجهود الهيئة وخططها في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من آثاره المدمرة، ليبقى شريك فاعل ومؤثر في تلك الجهود، ويأتي ذلك الحرص تعزيزاً لسياسة الهيئة الخاصة بالشفافية وإتاحة المعلومات للجميع.

ومن أجل ذلك فقد استحدثنا بجانب التقارير السنوية ونصف السنوية التي تصدرها الهيئة بموجب قانون إنشائها تقريراً موجهاً بشكل رئيسي للمواطن؛ ليمثل ترجمة لإيمان الهيئة بضرورة إشراك المواطنين في جهود مكافحة الفساد وإبقائهم على اطلاع دائم بجهودها؛ حتى يتسنى للجميع مباشرة دوراً فاعلاً في منظومة مكافحة الفساد.

ويأتي التقرير المائل ليغطي الفترة من أول أبريل 2022 حتى نهاية مارس 2023 متضمناً عرض إضاءات على أبرز ما يخص عمل الهيئة ومنها: مؤشرات الفساد الدولية، واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وأوجه التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وأبرز ما قامت به الهيئة في مجالات تلقي إقرارات الذمة المالية من المشمولين بأحكام قانون الهيئة، وتلقي البلاغات عن وقائع الفساد، ودور الهيئة في تحقيق متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، آملين أن توفر الهيئة في بلوغ الغاية والهدف المنشودين من وراء إعداد هذا التقرير.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

يوجه تقرير المواطن رسالته للقارئ حول أبرز الإنجازات والإحصاءات التي أنجزتها الهيئة، أو ساهمت في إنجازها بالمشاركة مع جهات الدولة الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني خلال السنة المالية 2022-2023.

يتم تسليط الضوء في كل تقرير على أحد المواضيع التي تقع ضمن اختصاصات الهيئة وأهدافها، فقد تم تسليط الضوء في تقرير المواطن الأول على تعريف القارئ بالهيئة، وتم تسليط الضوء في تقرير المواطن الثاني على أنشطة الوقاية من الفساد في عدة قطاعات، والتي كان أبرزها قانون حق الاطلاع.

وفي هذا التقرير نسلط الضوء على المؤشرات ذات الصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد، والتي أدرجت دولة الكويت ضمن تقييمها، وما تعكسه تلك المؤشرات في مجال جهود مكافحة الفساد، بالإضافة إلى المؤشرات المحلية، بالإضافة إلى أبرز الأعمال التي أنجزتها الهيئة وفق اختصاصاتها.

والجدير بالذكر أن الهيئة نجحت في إدراج دولة الكويت لأول مرة في أبرز المؤشرات الدولية ذات العلاقة، وهي مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، والتي تتيح فرصة لصانعي القرار في جهات الدولة لتقييم بيئة الأعمال بصفة عامة، وتدابير تعزيز النزاهة بصفة خاصة، وقد صدرت تقارير خاصة عن دولة الكويت في أغسطس 2022، وسيستمر صدور التقارير بشكل سنوي، كما نجحت الهيئة أيضا في إدراج دولة الكويت في مؤشر JP للسلطة القانون الذي يقيس مدى التزام الدول بتطبيق القوانين وسيصدر التقرير الخاص بدولة الكويت بنهاية هذا العام.

وقاية وتوعية ضد الفساد



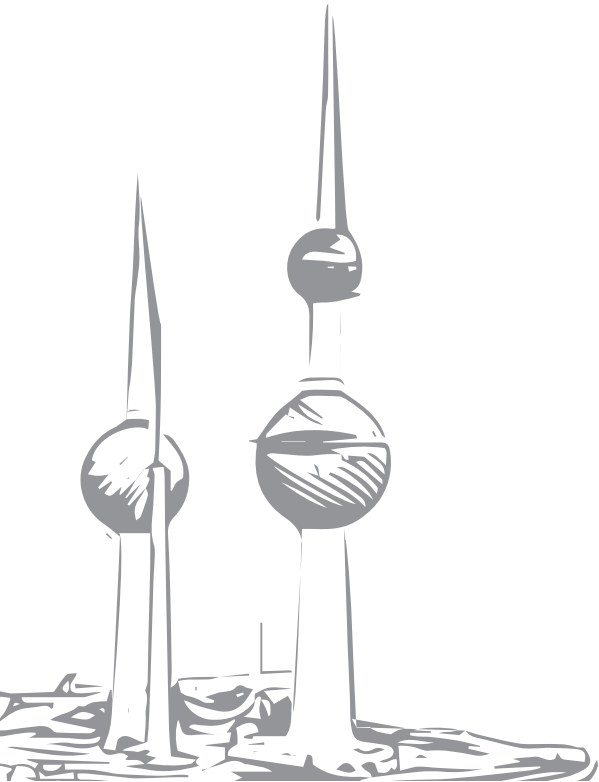
رؤيتنا

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة.



رسالتنا

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة
العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية.



المؤشر

أداة تقييم وإتخاذ قرار

دولة الكويت في المؤشرات الدولية

تعمل "نزاهة" على العناية بالمؤشرات وقياس نتائجها ودراساتها تحقيقاً لأهدافها، وتفعيلاً لاختصاصاتها التي تعمل بموجبها بشأن "دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها" * لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة، وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والاستخدام الأمثل لها، وتعزيز سيادة القانون.

* القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن
إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد
مادة 5 البند 9



مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

سعت "نزاهة" من خلال التعاون والتواصل مع العديد من المنظمات الدولية، ومنها المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، من أجل إدراج دولة الكويت في تقارير المؤشرات التي تصدرها حيث لم تكن دولة الكويت طرفاً فيها، وذلك للحصول على التشخيص السليم والواقعي للوقوف على جوانب جديدة وأبعاد مختلفة ولفائدة أكبر ومعلومات أكثر دقة، وقد نجحت في ذلك حيث أصدر المعهد ولأول مرة في أغسطس 2022 ثلاثة تقارير منفصلة عن دولة الكويت، وهي على النحو التالي:

التقارير التي أصدرها معهد (IMD)



تنافسية الموهبة العالمية
(World Talent)



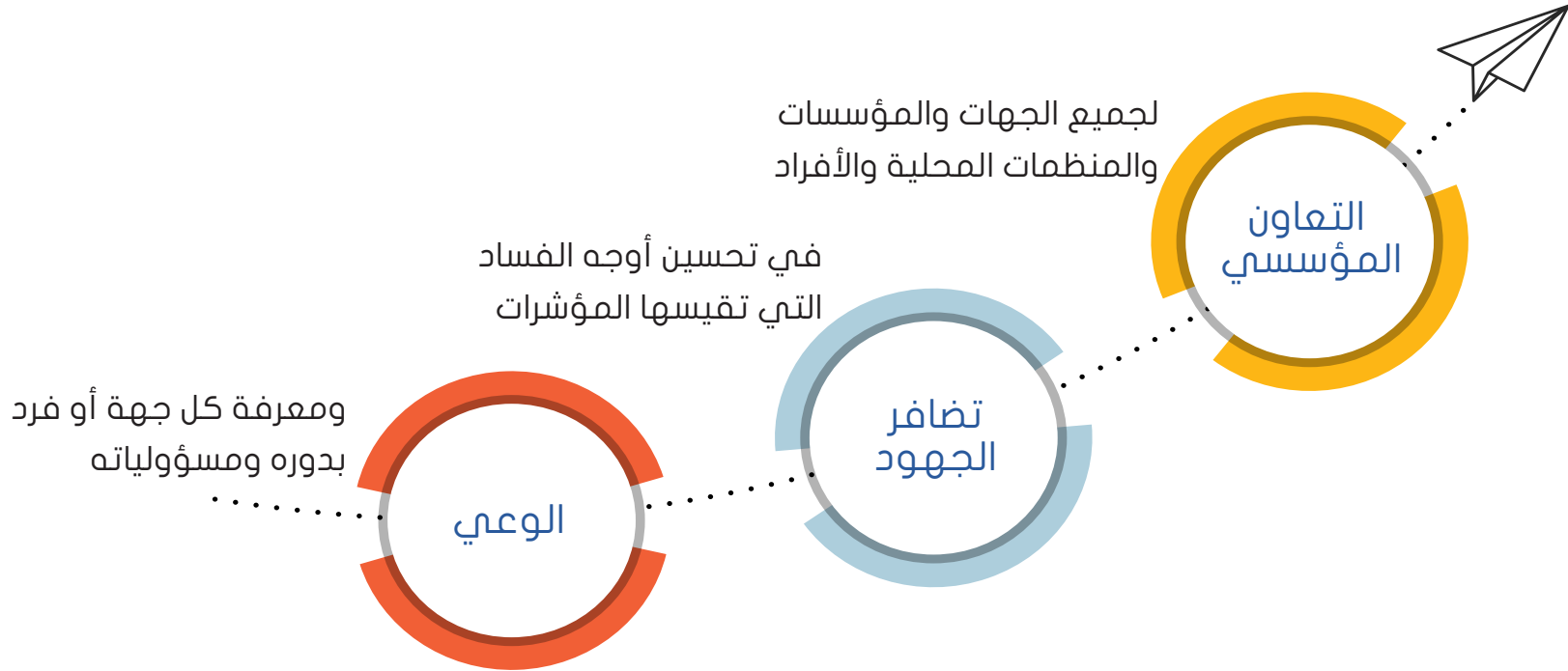
التنافسية الرقمية العالمية
(World Digital Competitiveness)



الكتاب السنوي للتنافسية العالمية
(World Competitiveness Yearbook)

وقد قام المعهد بجمع البيانات المطلوبة والخاصة واستقصاء رأي التنفيذيين لعام 2022 بدولة الكويت، حيث ساهمت "نزاهة" وفي وقت قياسي بدعم جمع البيانات المطلوبة من أصحاب المصلحة ونشر الاستبيانات للعينة المطلوبة.

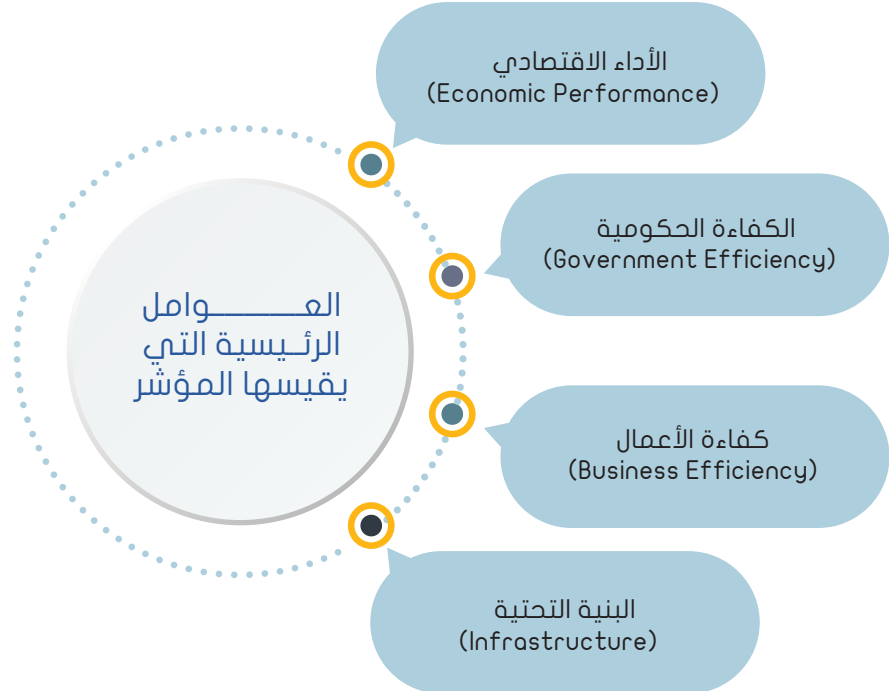
لتطوير وتحسين أداء دولة الكويت على المؤشرات الدولية،
ولمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة نحتاج إلى:



الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook)

يقيس الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية أداء الاقتصاد للدولة، ويقوم بمقارنته مع سواه ليتيح الفرصة لصانعي القرار بتحديد مواطن القوة والضعف وأماكن البحث عن أفضل الممارسات، ويقوم بتحليل مدى قدرة أي بلد ما على تهيئة بيئة تستطيع فيها المشاريع أن تولد قيمة مستدامة، والجدير بالذكر أن أحد مكونات المؤشر الذي يصدر في هذا التقرير الخاص بقياس الرشوة والفساد من حيث وجودهما من عدمه تدخل في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI).

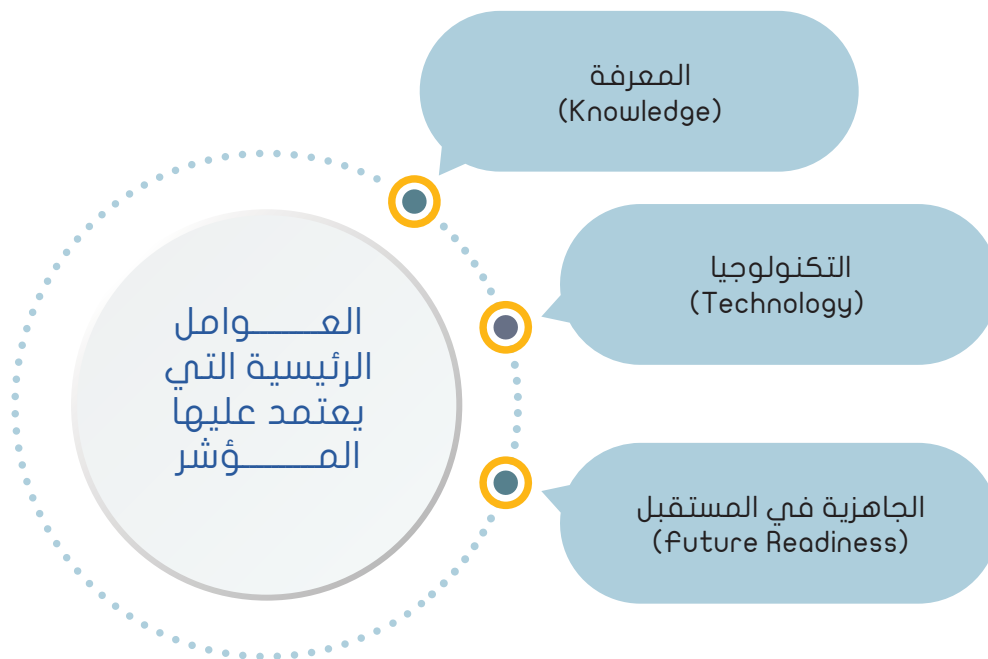
درجة ومركز دولة
الكويت في 2022



التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness)

يقيّم هذا التقرير بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية قدرة الاقتصاد على اعتماد واستكشاف تكنولوجيات رقمية تؤدي إلى التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.

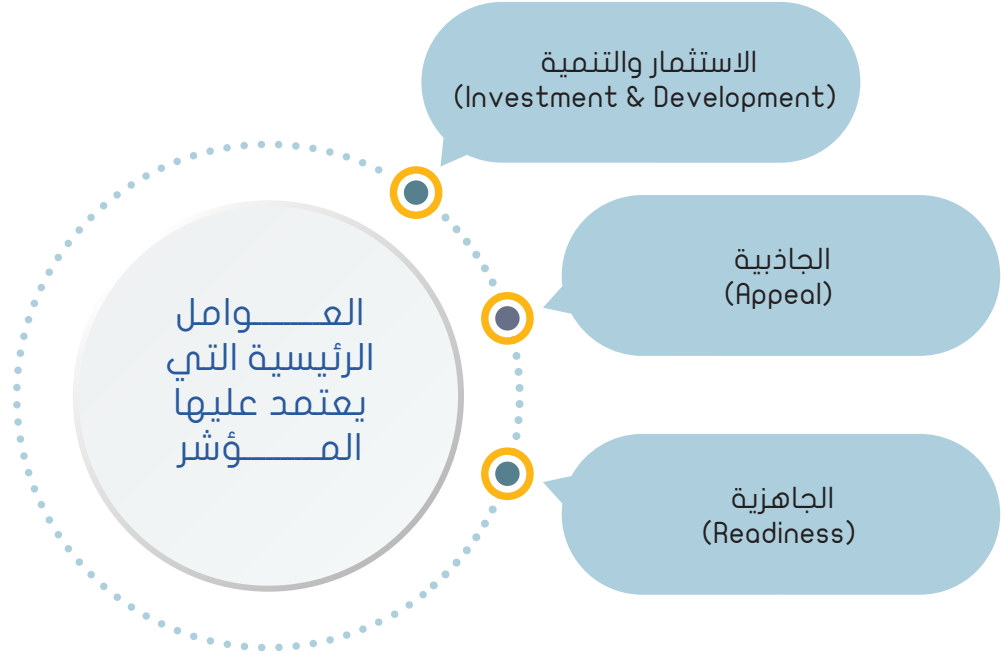
درجة ومركز دولة
الكويت في 2022



تنافسية الموهبة العالمية (World Talent)

يقيّم هذا التقرير بناءً على عدة عوامل رئيسية وفرعية مدى تطور الدول وجذبها واحتفاظها بمواهب المؤسسات العاملة، ومدى توفر المواهب والكفاءات.

درجة ومركز دولة
الكويت في 2022



من التوصيات الواردة في تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD 2022



يجب على سياسات
المشاريع الصغيرة
والمتوسطة وريادة
الأعمال إعطاء الأولوية
للمشاريع المبتكرة
وصاحبة النمو السريع.



وضع سياسة
استراتيجية واضحة
للمواهب تهدف إلى
تعزيز المواهب
الموجودة.



تحقيق التطوير في إعداد
النماذج التجارية المبتكرة
وتعزيز النمو الاقتصادي
من خلال الاستثمار ولا
سيما الاستثمار في
البحوث والتطوير.



من الضروري أن تشمل
الاستراتيجية سياسات
تجعل التعليم أولوية
وطنية، وأن تشمل على
وجه التحديد تطوير
الكفاءات الرقمية.



إعداد السياسات
الاستراتيجية والسياسات
الأخرى ذات الصلة من أجل
تحقيق التنمية الاقتصادية،
من خلال تعزيز الابتكار
والرقمية والإنتاجية في
المشاريع الصغيرة
والمتوسطة.



- أ. تحديث برامج العلوم وتحسينها على جميع المستويات المدرسية.
- ب. تحسين جودة التعليم العالي وخاصة فيما يتعلق بالرقمنة.
- ج. توثيق الصلة بين الدراسات النظرية والتدريب العملي.
- د. رفع كفاءة أنظمة التدريب المهني والمستمر.
- هـ. دمج تنمية المهارات الرقمية في جميع البرامج الدراسية في جميع مراحل التعليم.
- و. موازنة تنمية المواهب مع متطلبات سوق العمل.

مؤشر مدركات الفساد CPI العالمي

مؤشر مدركات الفساد، ويعرف أيضا بمؤشر Corruption Perception Index (CPI)، وهو يصدر عن منظمة الشفافية العالمية (جهة غير ربحية) في يناير من كل عام. يقيّم المؤشر ويرتب الدول حول العالم حسب الفساد المدرك لقطاعها العام.

درجة دولة الكويت في مؤشر
مدركات الفساد لعام 2022
والذي صدر في يناير 2023



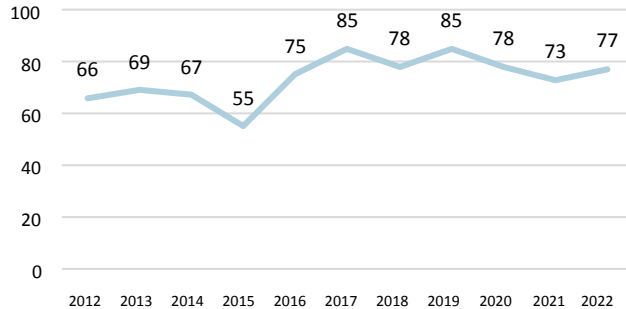
وذلك بانخفاض مقداره
درجة واحدة



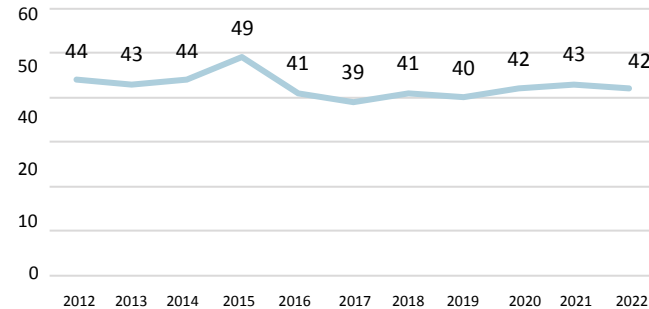
ترتيب دولة
الكويت

درجة دولة الكويت هي أعلى من المعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار 9 درجات (المعدل العام المقدر بـ 33 لدرجات الدول العربية) وهي مقارنة للمعدل العام لجميع الدول (42 من 100).

الترتيب من (1 إلى 180 دولة)



الدرجة من (1 إلى 100×)



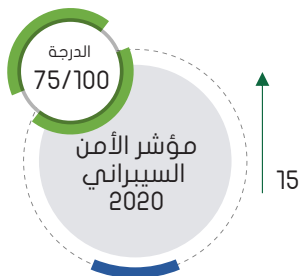
مؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد في آخر إصدار

تقوم "نزاهة" برصد المؤشرات ذات الصلة بمكافحة الفساد ودراساتها وتحليلها

ازدادت 15 درجة عن الدرجة السابقة بشكل إيجابي

GCI: Global Cybersecurity Index

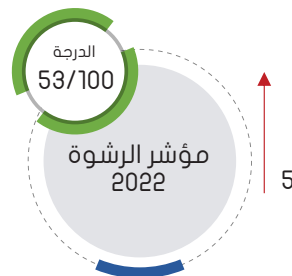
يقيس مدى التزام البلدان بالأمن السيبراني على المستوى العالمي، حيث يعرف الأمن السيبراني أنه مجموعة من الوسائل التقنية والإدارية التكنولوجية والعمليات والممارسات المصممة التي يتم استخدامها لحماية الشبكات والأجهزة والبرامج والبيانات من الهجمات أو الأضرار أو الوصول غير المصرح



تحتسب الزيادة في الدرجة لهذا المؤشر زيادة سلبية

Trace- matrix: TRACE Bribery Risk Matrix

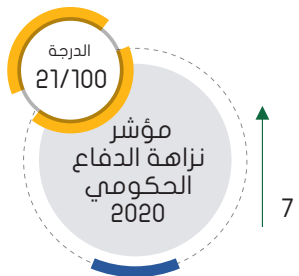
يتناول المؤشر مخاطر الرشوة التجارية وتأثيرها على الأعمال التجارية في الدول التي يرصدها



ازدادت 7 درجات عن الدرجة السابقة بشكل إيجابي

GDI: Government Defence Integrity Index

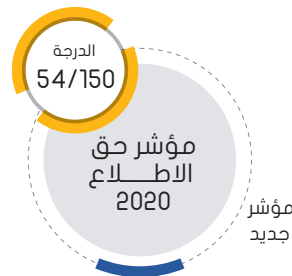
يقيس مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع الوطنية وجودة وفعالية وإنفاذ الضوابط المؤسسية



تم التقييم لأول مرة في عام 2020

RTI: Right to Information

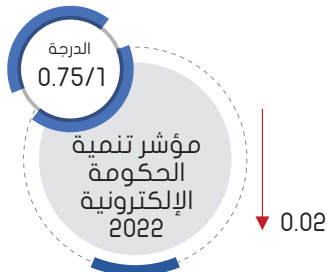
يقيس تصنيف RTI العالمي قوة الإطار القانوني للحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة



تراجعت حوالي 0.04 عن الدرجة السابقة حيث انخفضت من فئة مرتفع جدا إلى مرتفع

EGLI: E-Government Development Index

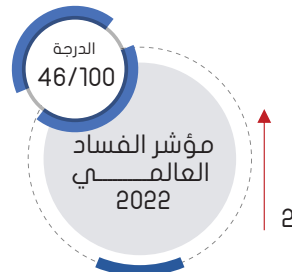
يقيس مدى تطور الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني



تحتسب الزيادة في الدرجة لهذا المؤشر زيادة سلبية

GCI: Global Corruption Index

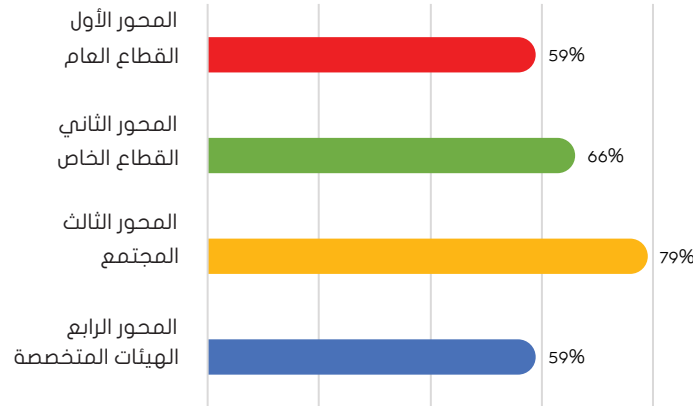
يقيس الفساد في القطاعين العام والخاص، ويقيس أيضا القضايا المتعلقة بجرائم ذوي الباقات البيضاء، وبشكل أكثر تحديدا جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم



استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تمتد الاستراتيجية الوطنية لفترة خمس سنوات بدءًا من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على أربعة محاور (4) وأهداف رئيسية، وتندرج ضمنها (13) أولوية موزعة على (47) مبادرة، تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة، وجميع المبادرات قيد التنفيذ وفق الخطة الزمنية للاستراتيجية، وقد بلغت النسبة المحققة لإنجاز إجراءات مبادرات الاستراتيجية منذ إطلاقها حتى 31 مارس 2023 64% وبلغت النسبة المستهدفة 77%.

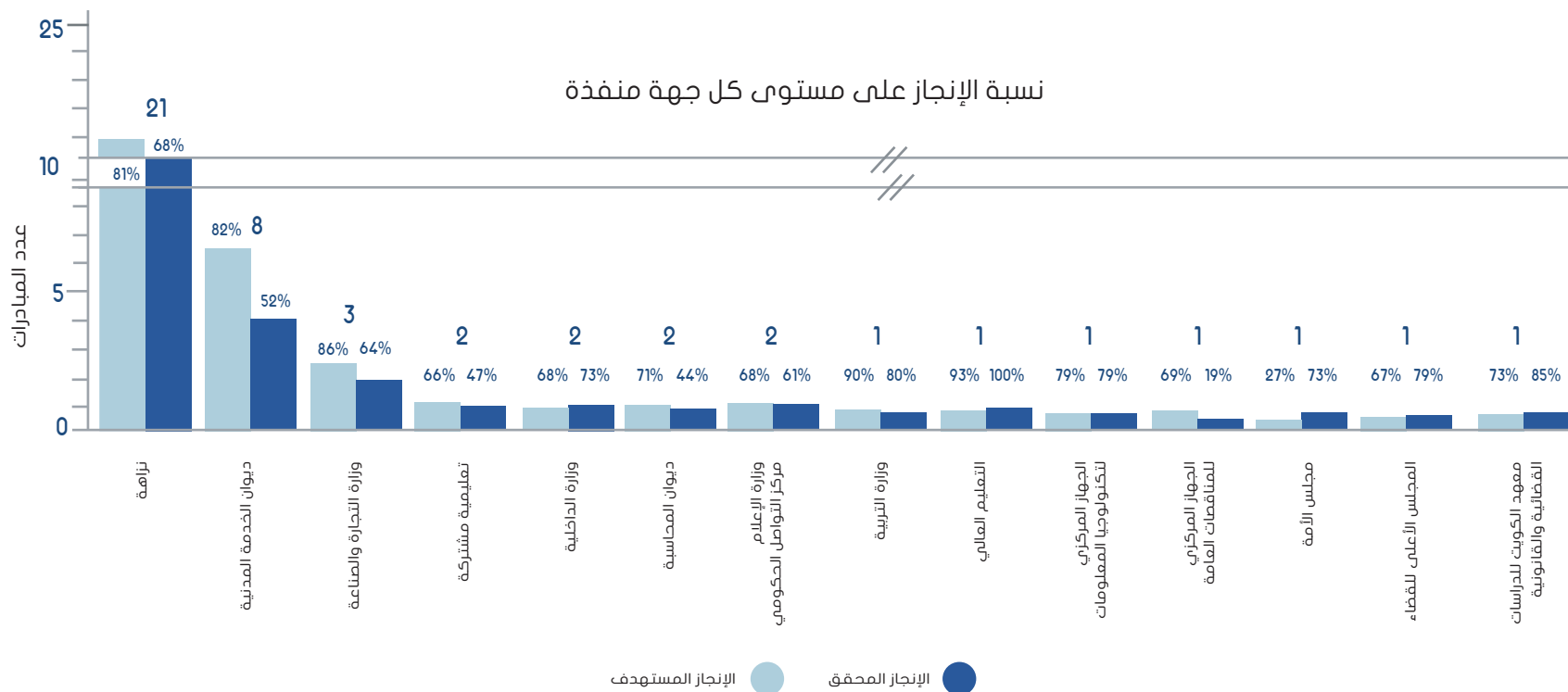
نسبة إنجاز المبادرات حسب محاور الاستراتيجية الوطنية منذ بداية
تنفيذ الاستراتيجية حتى 31 مارس 2023



كما تشمل الاستراتيجية الوطنية مؤشرات لقياس الأثر على مستوى الاستراتيجية بشكل عام وعلى مستوى كل محور من محاور الاستراتيجية الوطنية بشكل خاص، بما يتوافق مع المؤشرات الدولية ذات الصلة، إلى جانب مؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز في التطبيق لكل نتيجة من النتائج المستهدفة، وذلك للمساعدة في إجراء عملية رصد وتقييم وقياس سنوي للتقدم المحرز في تطبيق الاستراتيجية وأثرها وذلك وفقا للأهداف المحددة مسبقا بدءا بتحديد خطوط الأساس للفترة الانتقالية قبل البدء في التطبيق الفعلي للاستراتيجية.

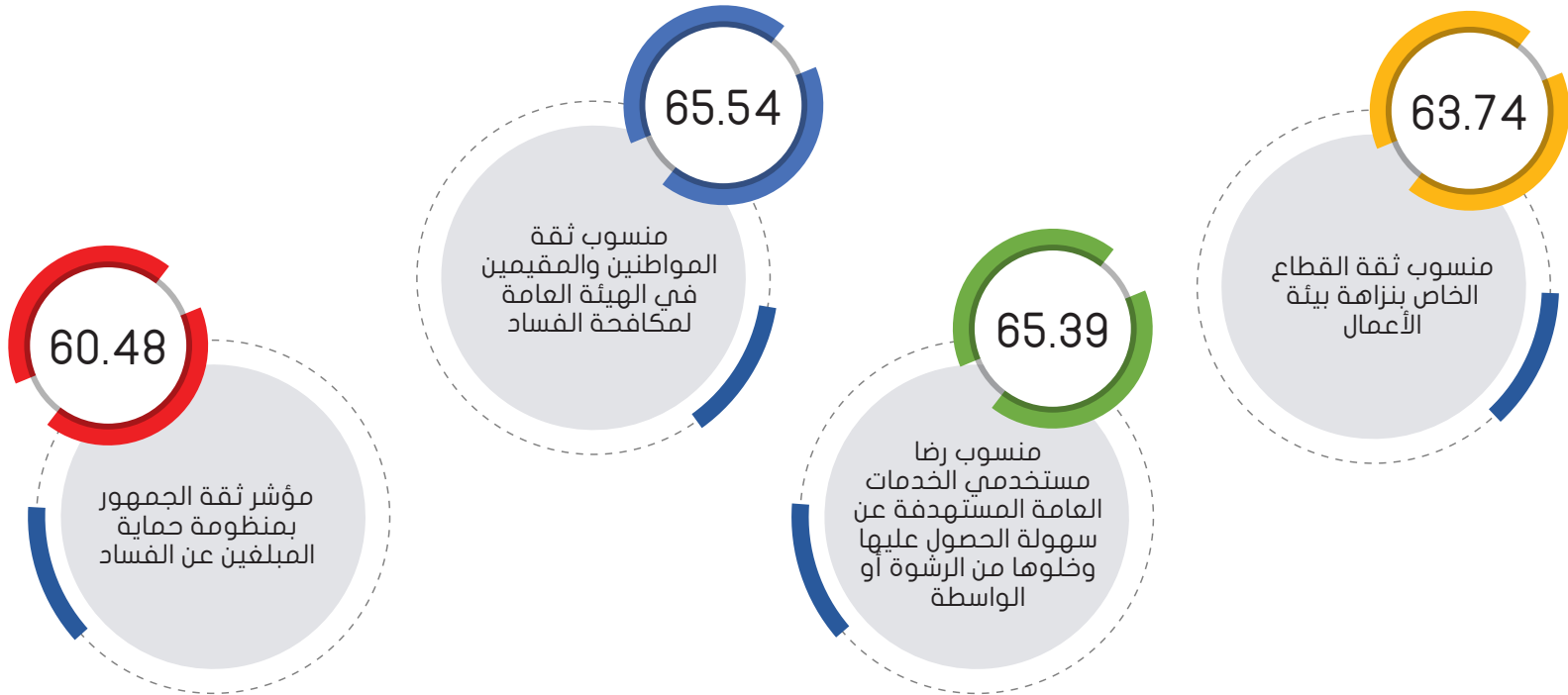
إنجاز الجهات في استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

نسب إنجاز الجهات المنفذة لمبادراتها والتزامها في استراتيجية الكويت

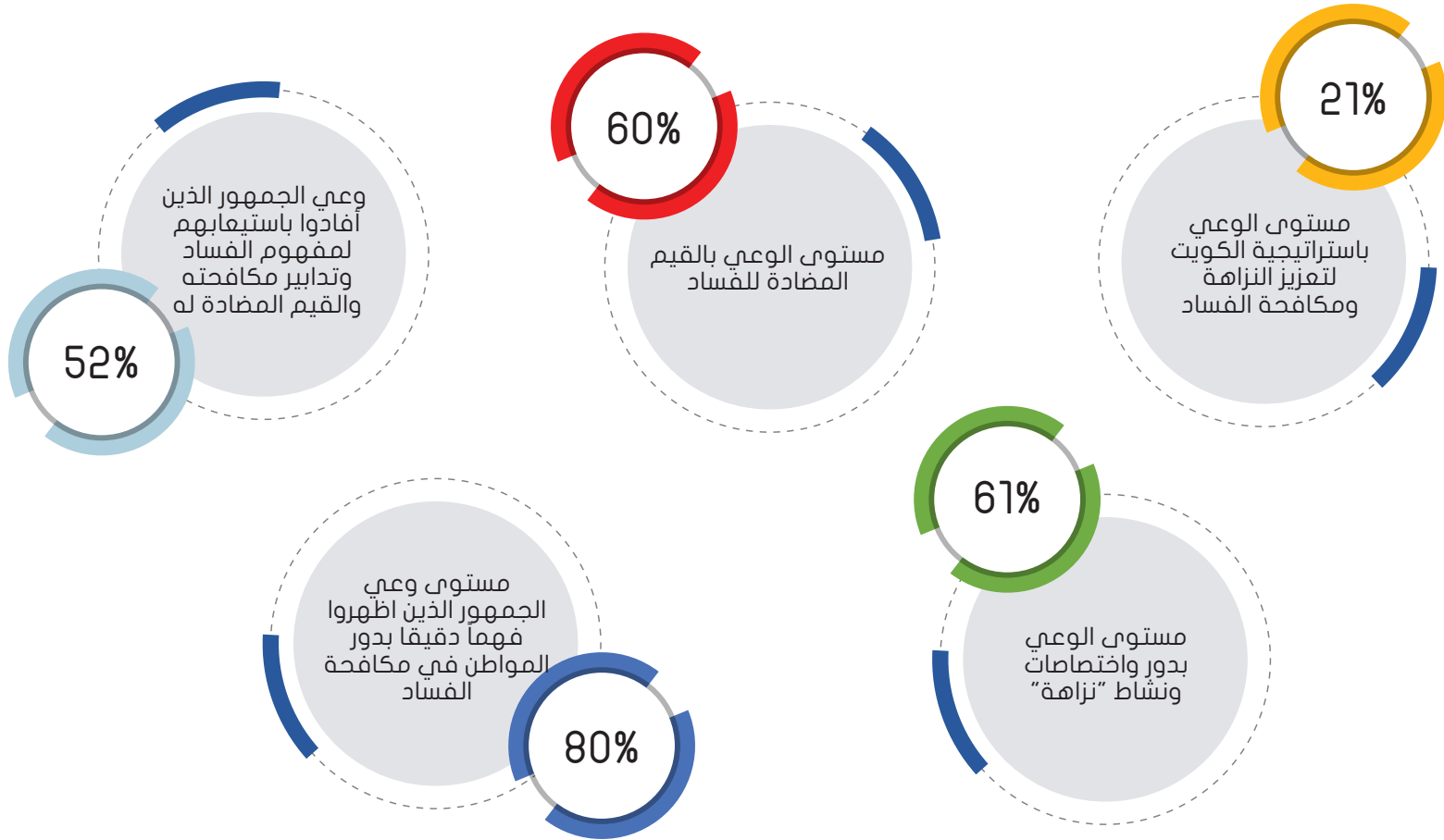


مؤشرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

فيما يلي مؤشرات السنة الأولى لقياس النتائج المستهدفة للاستبيانات الوطنية التي أطلقتها "نزاهة" بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، للمساعدة في إجراء عملية رصد وتقييم وقياس سنوي لقياس أثر تطبيق مشاريع استراتيجية الكويت، وذلك وفقاً للأهداف المحددة (علماً بأن درجات قياس المؤشرات من 100):



مؤشرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



التوعية بالمؤشرات

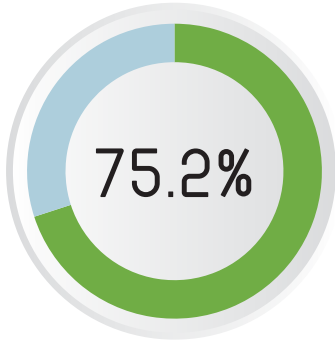
نظمت "نزاهة" ورشة عمل لتعريف الجمهور والجهات أصحاب المصلحة بالمؤشرات الدولية التي تهتم برصدها وتحليلها بشكل عام، وبشكل خاص تم عرض نتائج مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD التي سبق ذكرها والخاصة بدولة الكويت، وتم بيان آلية عمل المعهد في حساب وتصنيف الدول من خلال مجموعة من المصادر المعتمدة، واستعراض نتائج وتوصيات المعهد لتحسين وضع دولة الكويت على المؤشرات التي تم قياسها.

كما قامت "نزاهة" باستعراض توصيات المعهد لتحسين وضع دولة الكويت على المؤشرات التي تم قياسها، وقد شارك بالحضور وكلاء وزارات مختلفة ودبلوماسيون ومنظمات المجتمع المدني وممثلي منظمات دولية وآخرون.

من جانب آخر عقدت "نزاهة" لموظفيها حلقة نقاشية بعنوان (تحليل نتائج مؤشر مدركات الفساد)، حيث تم تقديم نبذة عن مؤشر مدركات الفساد CPI، والمؤشرات الفرعية التي يعتمد عليها في قياس المؤشر، بالإضافة إلى مناقشة نتائج دولة الكويت.

مؤشرات محلية

تصدرت "نزاهة" ترتيب الجهات الحكومية ذات الميزانية الملحقه في تقرير ديوان المحاسبة حول أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2020-2021، حيث قام الديوان بمراجعة وتحليل نتائج الدراسة الخاصة بمدى التزام الجهات الحكومية المشمولة برقابته لتحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة والبالغ عددها (65) جهة حكومية مقسمة إلى (29) وزارة وإدارة، و(20) هيئة ذات ميزانية ملحقه، و(16) مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة.



نسبة "نزاهة" في
تقرير الحوكمة

منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد

التحول الرقمي ودوره في النزاهة ومكافحة الفساد

أقامت "نزاهة" منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الثاني بعنوان (التحول الرقمي ودوره في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد) والذي يعد جزءاً من أحد متطلبات تنفيذ استراتيجية الكويت، وذلك بمشاركة محلية ودولية، وممثلين من منظمات المجتمع المدني (الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات).

تناول المنتدى عدداً من الموضوعات ذات الصلة بالاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات في جهود منع الفساد، ومكافحته وحوكمة الإجراءات، وأبرز التحديات التي تواجه الدول في سبيل تطبيقه وحوكمته.

وفي هذا المجال استهدفت استراتيجية "نزاهة" في إحدى مبادراتها وهي (مبادرة حشد التأييد لرقمنة الإجراءات الإدارية الأساسية في الخدمات العامة للحد من المخاطر المتعلقة بالفساد وزيادة الشفافية) التوعية بأهمية مكافحة الفساد من خلال رقمنة الإجراءات، وقد خاطبت "نزاهة" الجهات المعنية بالمبادرة بتقارير تحليلية متضمنة توصيات، وذلك حول "مؤشر التنافسية الرقمية العالمية" وحول "مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية".

59

جهة من أصحاب
الاختصاص في كافة
أجهزة الدولة

التوعية من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني

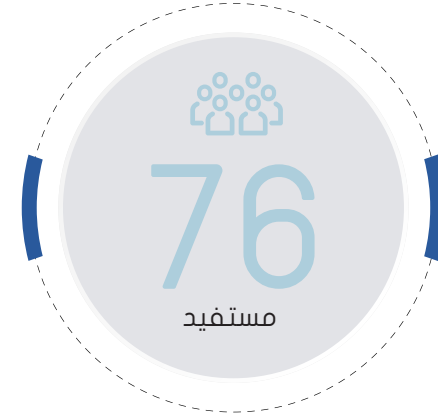
نظمت "نزاهة" نادي نزاهة الصيفي الرابع بعنوان (النزاهة الوطنية) استهدف إذكاء الوعي العام للمشاركين الشباب بمفهوم النزاهة الوطنية، والمواطنة الصالحة عبر الركائز الثلاث (النظام والمساءلة والثقافة)، وذلك من خلال استعراض أدوار عدد من الجهات الحكومية والخاصة في هذا الشأن حيث شارك فيه مجموعة من الجهات الحكومية والخاصة، كان ذلك بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية.



قدمت "نزاهة" محاضرة توعوية بعنوان (الأخلاقيات في اتخاذ القرار) وذلك بالتعاون مع الجمعية الثقافية النسائية الكويتية، وبنك الكويت الوطني، حيث جاء ذلك في إطار دعم مبادرة الفتيات من أجل الفتيات 646، وتشجيع ممارسة القيادة النزيهة، وتعريف المشاركين بأبرز تحديات ومخاطر الفساد، واستهدفت 25 موظفة من القطاع الخاص.

التوعية من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني

أقامت "نزاهة" ورشة عمل بعنوان (التحري ومتابعة واسترداد الأموال المنهوبة من خلال الجرائم) استهدفت تبادل الخبرات والاقتراحات والتعرف على دور وحدات مكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وبيان وسائل التعاون بين مختلف الجهات داخل وخارج إطار الحدود الجغرافية، بالتعاون مع الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام.



أقامت "نزاهة" ورشة عمل بعنوان (جرائم الانتخابات والإجراءات المترتبة عليها وفقا للقانون الكويتي) استهدفت ترسيخ مفاهيم وممارسات أخلاقية مثل نزاهة وشفافية الممارسة الديمقراطية، بالتعاون مع جمعية المحامين الكويتية.



أقامت "نزاهة" ورشة عمل بعنوان (منهجية التدقيق الداخلي وأهميتها في تعزيز حوكمة العمل التعاوني والمجتمعي) استهدفت تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية متمثلة بقطاع التعاون، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني متمثلة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وجمعية المدققين الداخليين الكويتية.



التوعية من خلال التعليم



مسابقة التأليف والإعداد المسرحي بالتعاون مع وزارة التربية، استهدفت نشر الوعي وتعزيز مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية وحماية المال العام لدى الطلاب من خلال التأليف المسرحي والأدبي.



إجمالي الطلبة
المستفيدين من البرنامج
(طالب/طالبة)



معلم مشارك ضمن برنامج
بنكي من أصل 11 مدرسة
من التعليم العام والخاص

تعاونت "نزاهة" في مبادرة لبنك الكويت الوطني ووزارة التربية في مبادرة برنامج بنكي، وهو الأول من نوعه الذي يهدف إلى نشر المعرفة الثقافية والاقتصادية لدى فئة الطلبة فضلا عن إذكاء وعي الطلبة بالثقافة المالية بأسلوب عملي وتفاعلي وبشكل مستدام وما يتضمنه من غرس القيم ومبادئ النزاهة والشفافية والإفصاح وحقوق الاطلاع والأمانة في التعاملات الأخلاقية والسلوكية أثناء التعاملات الاقتصادية الافتراضية للبرنامج بإشراف تربوي من وزارة التربية، والذي شمل المراحل الابتدائية والمتوسطة.

Bankee

التوعية العامة

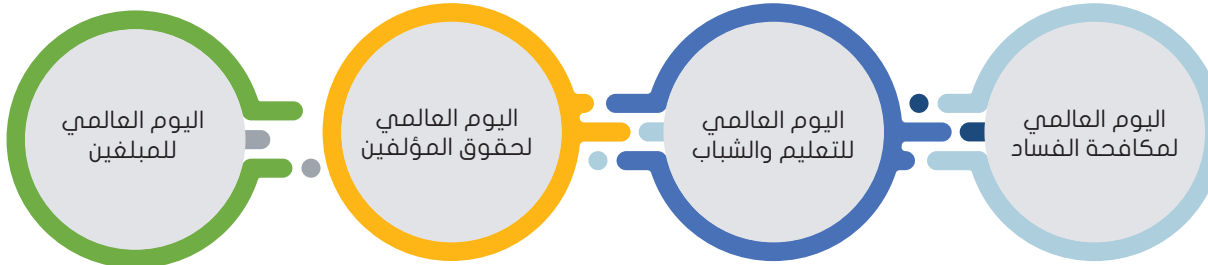


استحدثت "نزاهة" قناة توعية صوتية من خلال برنامج (بودكاست نزاهة)، عبر تطبيق "podcasts" لنشر ثقافة النزاهة والشفافية، ورفع الوعي والمعرفة بالمفاهيم والموضوعات الوقائية بشتى جوانبها بين أفراد المجتمع، حيث تطرقت الحلقات إلى مجموعة من المواضيع المتعلقة بالشأن القانوني، والاقتصادي، والإعلامي، والاجتماعي والوقائي ذات الصلة بالحوكمة وتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد واستضافت الحلقات مختصين في عدة مجالات.

استهدفت "نزاهة" التوعية بمواضيع حول حماية حقوق الإنسان ونزاهة الممارسات الأدبية، والتشجيع على مهنية وشفافية تداول المعلومات، بالإضافة إلى التوعية بمواضيع مختلفة منها:



بالإضافة إلى إحياء الفعاليات الدولية والتي جاء أبرزها:



التعاون المؤسسي



شاركت "نزاهة" مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف الكويتية، ووحدة التحريات المالية وهيئة أسواق المال في النسخة الثانية من حملة (لنكن على دراية) التوعوية والتي تهدف إلى رفع الوعي بالثقافة المالية، وتعريف الجمهور بضوابط وحدود الرقابة المالية وحمايتهم من مخاطر الاحتيال المالي.

شاركت "نزاهة" في برنامج (تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج) الذي ينظمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة وتزويدهم بمبادئ أخلاقيات المهنة وممارسة النزاهة في المشاريع الإنشائية.



شاركت "نزاهة" بالتعاون مع معهد سعود الناصر الدبلوماسي في تدريب دبلوماسي وزارة الخارجية على دورات الترقية إلى السلك الدبلوماسي والقنصلي، والتي تغطي الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تنفيذ متطلبات ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ودور الوقاية في تعزيز النزاهة والشفافية في إطار العمل الدولي والدبلوماسي والإداري.



شاركت "نزاهة" في فعاليات (معرض الكويت الدولي للكتاب 45) من خلال تقديم حلقة نقاشية عن دور القصة في تعزيز القيم لدى الأطفال، إضافة إلى تنظيم حلقات من القراءة التفاعلية لإصدارات "نزاهة" القصصية والتي استهدفت طلبة المدارس الزائرين ورواد المعرض.



كجزء من تفعيل التعاون المشترك في إطار مذكرات التفاهم الموقعة بين "نزاهة" ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجال التوعية والتثقيف، فقد تم إصدار كتيب توعوي بعنوان (تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية) تضمن مجموعة من الخطب التي بثت عبر منبر خطب الجمعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ضمن إطار التوعية بمخاطر الفساد على المجتمع والفرد وسبل الوقاية منه من الناحية الشرعية والأخلاقية، وتقوية الوازع الديني حتى يكون مانعاً من ممارسة الفساد.

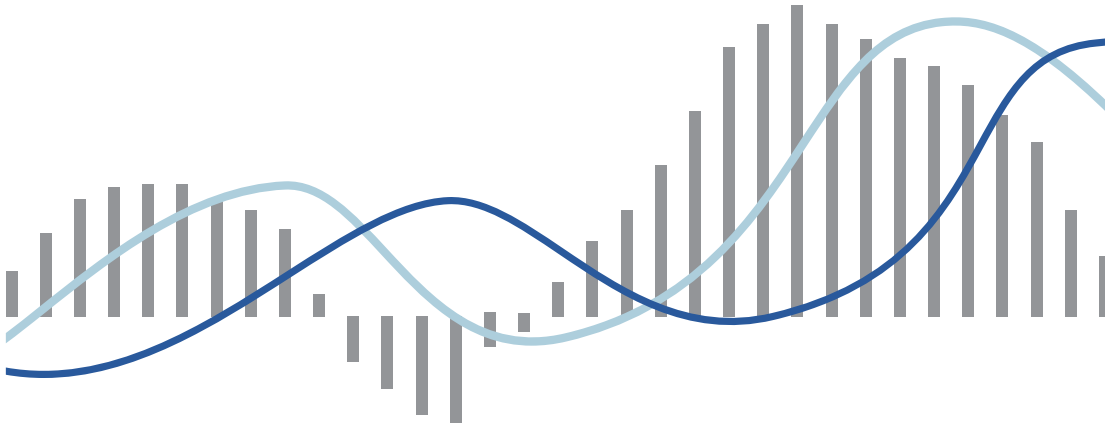


أقامت "نزاهة" ورشة عمل بعنوان (نزاهة وسائل الإعلام ومهنية العمل الصحفي) بالتعاون مع وزارة الإعلام بهدف تحسين معارف ومهارات الإعلاميين والصحفيين والمتخصصين بمبادئ الإعلام النزيه ومدونات قواعد السلوك المهني الإعلامي، فضلاً عن تزويدهم بأدوات جهود كشف الفساد والوقاية منه من خلال الصحافة الاستقصائية.

وفي مجال التوعية باختصاصات "نزاهة" توسعت دائرة التدريب لتشمل سلسلة من التعاون مع عدة جهات أبرزها:

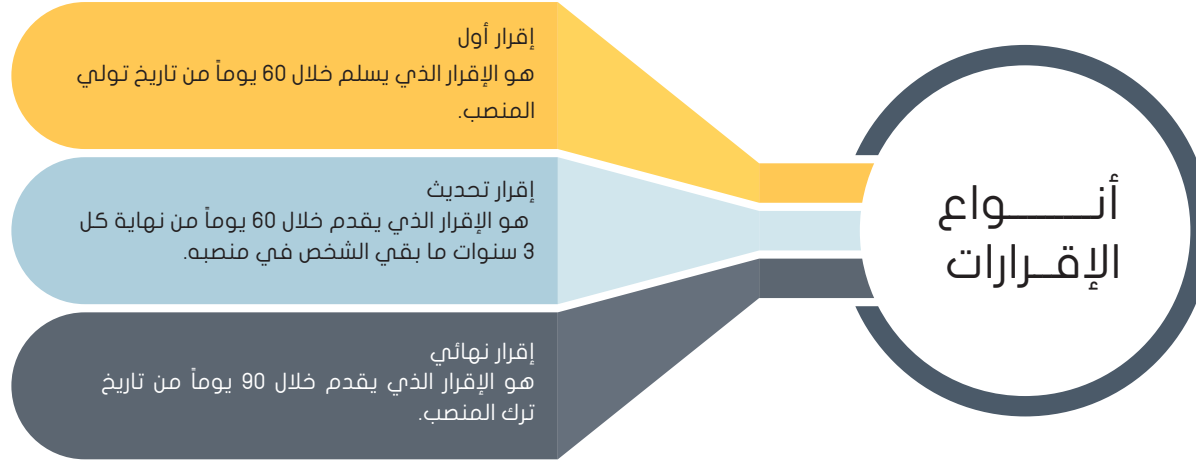


بالتزامك بالسلوك الوظيفي
يرتقي الأداء.. وتحقق النزاهة.. وتحسن الخدمات..



في مجال الكشف عن الذمة المالية

تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف أن تسعى بأن تكون خدماتها العامة محمية من الفساد من خلال الإجراءات التي تعزز من الكفاءة والشفافية، كما تنص الاتفاقية على أنه ينبغي أن يخضع الموظفون العموميون بعد تعيينهم لمدونات قواعد السلوك والإفصاحات المالية (إقرارات الذمة المالية) والإجراءات التأديبية المناسبة لحماية الأموال العامة والوظيفة العامة. ويعتبر الكشف عن الذمة المالية أحد التدابير الوقائية التي نصت عليها وتطلبتها الاتفاقية، وهي عبارة عن إقرارات يقدمها الأشخاص من فئة الخاضعين المخاطبين في القانون، وذلك عن طريق تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية، ويتم تسليمه لأحد الموظفين المختصين في مقر الهيئة، أو مقر عمله بحسب ما تقرره الهيئة .



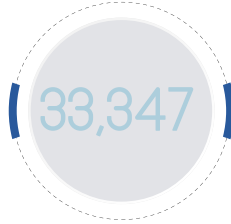
تقوم الهيئة بمتابعة أي زيادة أو نقص لثروة الخاضع خلال فترة التحديث وإن كانت ملحوظة ولا تتناسب مع موارد الخاضع فإنه يتم إحالة الحالة للنيابة العامة.

يمكنك الآن معرفة المواعيد القانونية لتقديم إقرارك من خلال تطبيق سهل



الإقرارات التي استلمتها الهيئة

الإجمالي التراكمي للإقرارات المستلمة
منذ صدور اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة
حتى 31 مارس 2023.



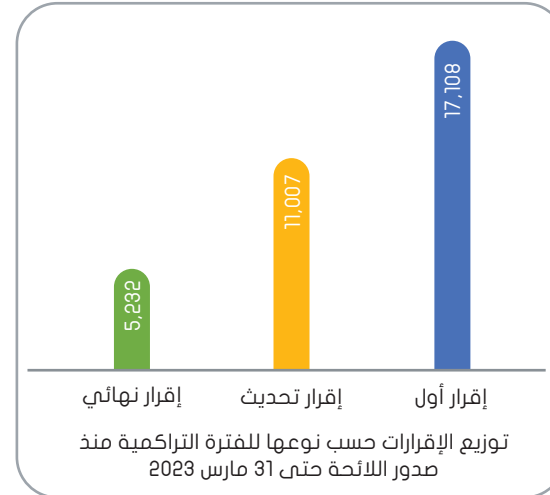
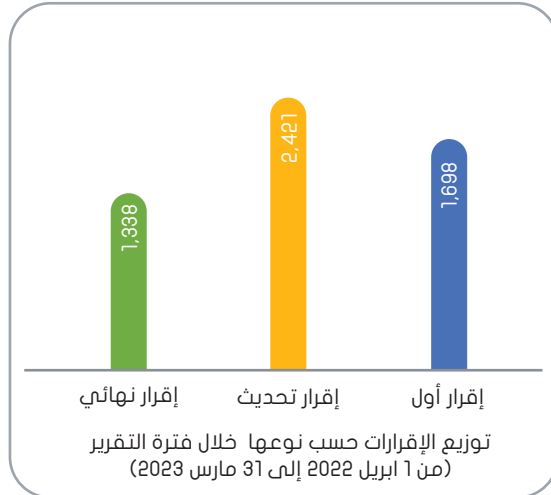
نسبة استلام إقرارات الذمة المالية منذ
صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2)
لسنة 2016 حتى 31 مارس 2023.



إجمالي الإقرارات خلال فترة التقرير.



الإقرارات في إحصائيات





إقرار التشريعات القانونية يعد مطلباً دولياً لتعزيز منظومة مكافحة الفساد



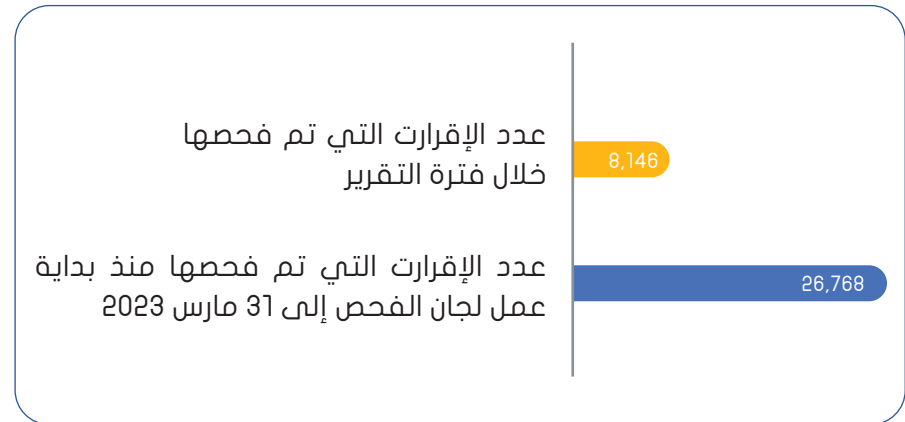
لجان فحص إقرارات الذمة المالية



تتولى لجان الفحص عملية الفحص الشكلي والموضوعي لإقرارات الذمة المالية المسلمة للهيئة وفقاً للآلية المتبعة، فيعد تقديم إقرارات الذمة المالية تقوم لجان الفحص بالتحقق وإعداد التقارير اللازمة في حال وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع تمهيداً لإحالتها للجهات المختصة.



نسبة فحص الخاضعين الذين قدموا إقراراتهم منذ صدور اللائحة حتى 31 مارس 2023



في مجال البلاغات

جاء في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة العديد من المواد التي تخص التجريم وإنفاذ القانون، ومن هذا المنطلق تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب الفصل الرابع من لائحتها التنفيذية في إجراءات البلاغات وجمع الاستدلالات ووسائل حماية المبلغين ومن في حكمهم باستقبال المبلغين عن حالات الفساد حسب اختصاصاتها، كما يقوم مؤشر مدركات CPI بقياس أحد عشر (11) وجهاً من أوجه الفساد، منها الحماية القانونية للمبلغين وهو أحد اختصاصات الهيئة.



قدم بلاغك عن طريق البريد الإلكتروني
Incident_report@nazaha.gov.kw



اتصل على 118 واحجز موعداً
للحضور إلى مقر الهيئة

تقديم
البلاغ

جرائم الفساد
التي تختص
فيها الهيئة

جريمة
الكسب
غير المشروع

الجرائم
المتعلقة
بسير العدالة

جرائم
التزوير
والتزييف

جرائم
غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

جرائم
الرشوة واستغلال
النفوذ

جرائم
الاعتداء
على الأموال
العامة

أي جرائم
أخرى ينص عليها
القانون
باعتبارها
جرائم فساد

جرائم
الكشف
عن العمليات

جرائم
حماية
المنافسة

جرائم
إعاقة عمل
الهيئة

جرائم
التهرب
الضريبي

جرائم
التهرب
الجمركي

في مجال البلاغات

65

إجمالي عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2023.

44

إجمالي عدد البلاغات خلال فترة التقرير.

6

عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير.

21

حالة ضبطية قضائية موزعة على 13 جهة حكومية خلال فترة التقرير.

متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجهود دولة الكويت

المتطلب: ترسيخ وتعزيز مبدأ الشفافية عبر إبلاغ الناس من خلال عدة أمور منها اعتماد إجراءات ولوائح تمكن الناس من الحصول على المعلومات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ونشر المعلومات.

النتيجة المُحققة: صدور قانون حق الاطلاع على المعلومات رقم (12) لسنة 2020.
المؤشرات ذات الصلة: مؤشر حق الاطلاع على المعلومات RTI، ومؤشر مدركات الفساد CPI.

المتطلب: تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية من خلال وجود مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين.
النتيجة المُحققة: تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (2) لسنة 2021 بشأن مدونة السلوك لموظفي الجهات الحكومية.
المؤشرات ذات الصلة: مؤشر مدركات الفساد CPI.

المتطلب: اعتماد التدابير اللازمة لتجريم رشوة الموظفين العموميين الوطنيين، ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، والرشوة في القطاع الخاص.

النتيجة المُحققة: تقديم مشروع بقانون تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي.
المؤشرات ذات الصلة: مؤشر الرشوة TRACE Matrix ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر مدركات الفساد CPI.

المتطلب: التشجيع على الإبلاغ من خلال حماية المبلغين، وحماية الشهود والخبراء والضحايا في جرائم الفساد، والشفافية والنزاهة من خلال الإفصاح المالي (إقرارات الذمة المالية).
النتيجة المُحققة: قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
المؤشرات ذات الصلة: مؤشر مدركات الفساد CPI.

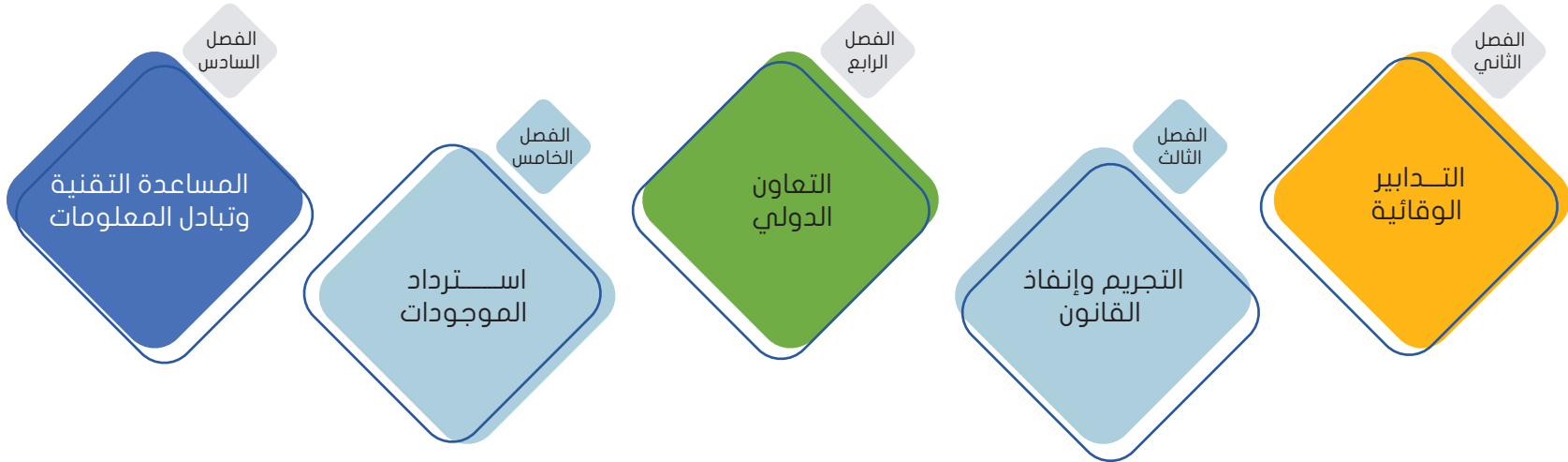
المتطلب: منع تضارب المصالح.
النتيجة المُحققة: صدور قانون منع تعارض المصالح.
المؤشرات ذات الصلة: مؤشر مدركات الفساد CPI.

قد لا تكون المؤشرات الدولية تقيس نطاق القوانين بالتفصيل، لكن وجود التشريعات الفعالة وجدية التنفيذ تؤدي إلى انعكاس ذلك على المؤشرات ذات الصلة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تحتوي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (United Nations Convention Against Corruption) على 8 فصول، من بينها 5 فصول رئيسية وهي:



استعراض دولة الكويت في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ما هي عملية الاستعراض؟

هي عملية حكومية دولية هدفها مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية من خلال قيام الدول الأطراف بالتشارك في استعراض مدى تنفيذ الدول الأطراف الأخرى لأحكام الاتفاقية. وبموجب هذه الآلية، يتم عمل قرعة للدول الأطراف في بداية كل دورة استعراض (مدة الدورة لعملية الاستعراض تستغرق 5 سنوات، ويتم خلال مدة الدورة استعراض فصلين من فصول الاتفاقية)، ويتم من خلالها تحديد (دول أطراف مستعرضة) و(دول أطراف مستعرضة) حيث يتم استعراض كل دولة طرف من قبل دولتين مستعرضتين أخريين، تكون إحداها من نفس المنطقة الجغرافية للدولة الطرف المستعرضة، وإن أمكن، يكون لديها نظام قانوني مماثل للدولة الطرف المستعرضة.

متى بدأت عملية الاستعراض؟

بدأت الدورة الأولى من آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية من عام 2010 إلى عام 2015، وقد شملت في ذلك الوقت عملية استعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي" من الاتفاقية. وفي عام 2012 استقبلت دولة الكويت الزيارة القطرية المقررة من ضمن عملية استعراض تنفيذ أحكام الاتفاقية من قبل دولتي (سيريلانكا) و(أثيوبيا) اللتين وقعت عليهما القرعة وذلك لمتابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي" وقد تولت (وزارة العدل) عملية الاستعراض آنذاك، وذلك لعدم إنشاء "نزاهة" آنذاك. أما الدورة الثانية من الاستعراض فقد بدأت عام 2016 وكان من المفترض أن تنتهي في عام 2020، وبسبب جائحة كورونا وعدم انتهاء العديد من الدول من إجراءات استعراضها قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC تمديد دورة الاستعراض الثانية إلى عام 2024، وقد تعلقت الدورة الثانية من عملية الاستعراض بالفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات" من الاتفاقية.

وفي عام 2017 وقعت القرعة على دولة الكويت لتستعرض من قبل دولتي (قيرغيزستان) و(أنتيغوا وباربودا)، وذلك لمتابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية، حيث انتهت "نزاهة" من استكمال جميع البيانات الخاصة التي تفيد بتنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها الخاصة بهذين الفصلين بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، وجاري انتهاء مكتب (UNODC) من إعداد التقارير النهائية لدولة الكويت وتوصياته.

استعراض دولة الكويت في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

م	البند المطلوب	الجهة المعنية	النتيجة
1	تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظفين العموميين الأجانب	مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء حتى تاريخه
2	وضع إطار قانوني وطني فيما يتعلق بتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة الدولية	الفتوى والتشريع وزارة العدل النيابة العامة الهيئة العامة لمكافحة الفساد مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء حتى تاريخه
3	تحديد المسؤولية للشخصيات الاعتبارية	صدر القانون رقم (2) لسنة 2023 بتعديل القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960	
4	إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد	صدر القانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد	
5	تجريم الكسب غير المشروع	من خلال قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد	
6	وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد	صدر وثيقة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024	
7	تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وفقاً لتوصيات العمل المالي	صدر القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (106) لسنة 2013	
8	تنظيم الحق في الاطلاع على المعلومات	الفتوى والتشريع مجلس الأمة الهيئة العامة لمكافحة الفساد	صدر القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات
9	معالجة موضوع المستفيد الفعلي (beneficial owner)	وزارة التجارة	صدر القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2023 بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي
10	تنظيم تضارب المصالح (conflict of interest)	الفتوى والتشريع مجلس الأمة الهيئة العامة لمكافحة الفساد	تم الاستيفاء صدر القانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح (نشر في جريدة كويت اليوم في 2023/01/22)
11	إجراءات للمصادرة المدنية (civil confiscation)	الفتوى والتشريع النيابة العامة مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء حتى تاريخه

*امتدت إلى عام 2024 بسبب جائحة كورونا



روابط مهمة

التقرير السنوي الأول لاستراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



التقرير السنوي الثاني لاستراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



التقرير السنوي الثالث لاستراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



تقرير المواطن 2022/2021



تقرير المواطن 2023/2022



استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد 2019-2024



الإبلاغ عن شبهة جريمة
من جرائم الفساد



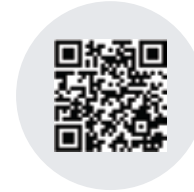
الاستعلام عن المواعيد القانونية
لتقديم إقرار الذمة المالية



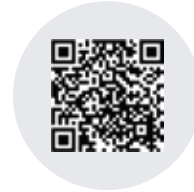
التقرير السنوي الرابع لاستراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد



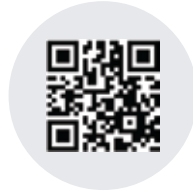
موقع الهيئة "نزاهة"



انستغرام "نزاهة"



منصة أكس "نزاهة"



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw

